

تحرك عاجل

ناشطة مُحتَجزة ظلماً تُحاكَم بتهم إرهاب زائفة

تُحتَجَز الناشطة الحقوقية والمترجمة المصرية، مروة عرفة، تعسفاً لما يقارب ست سنوات تقريباً، بسبب نشاطها الحقوقي فقط، بما في ذلك دعمها لذوي المُحتَجزين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، أحالتها نيابة أمن الدولة العليا إلى المحاكمة أمام محكمة جنايات القاهرة بعد توجيه تهم زائفة إليها بالانضمام إلى منظمة إرهابية وتمويلها. وكانت قوات الأمن قد اعتقلت مروة عرفة في 20 أبريل/نيسان 2020 في شقتها في القاهرة دون إظهار أمر اعتقال ثم أخفتها قسراً لمدة 14 يوماً. وأعتقلت مروة عرفة حينئذ أمام طفلتها ذات العامين، ما تسبب في صدمة نفسية شديدة لطفلتها. ورغم تدهور حالة مروة الصحية داخل السجن بصورة بالغة، ترفض السلطات توفير الرعاية الطبية لها. يجب على السلطات المصرية أن تفرج عن مروة عرفة على الفور ودون أي شرط أو قيد وأن تُسقط جميع التهم المُوجَّهة إليها؛ إذ إنها محتجزة فقط بسبب ممارستها حقوقها الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام محمد شوقي عياد

مكتب النائب العام، مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية؛ فاكس: +202 2577 4716؛ منصة إكس: EgyptianPPO@

السيد المستشار النائب العام، تحية طيبة وبعد...

أرسلكم لأعرب عن بالغ قلقي حيال الاحتجاز التعسفي المطوّل للناشطة الحقوقية مروة عرفة، البالغة من العمر 33 عامًا، رهن الحبس الاحتياطي لما يقرب من ست سنوات، لمجرد ممارسة حقوقها الإنسانية، التي تضمنت تقديم الدعم لأسر الأفراد المُحتَجزين لأسباب سياسية. في 20 أبريل/نيسان 2020، داهمت قوات الأمن منزل مروة عرفة في مدينة نصر في القاهرة واعتقلتها أمام طفلتها ذات العامين آنذاك، ما تسبب لها في صدمة نفسية شديدة وقد تفاقمت حالتها بسبب حبس والتهنأ المطوّل. وأخفتها قوات الأمن قسراً لمدة 14 يوماً، بينما كانت أسرتها تحاول جاهدة وبإلحاح التوصل إلى أي معلومة حول مصيرها أو مكان وجودها، وتضمنت تلك المحاولات إرسال المناشدات إلى النائب العام ووزير الداخلية. وكانت مروة قد مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا في 4 مايو/أيار 2020، لاستجوابها بشأن اتهامات لا تستند إلى أي أسس بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويل جماعة إرهابية"، في إطار القضية رقم 570. ومنذ ذلك الحين، كان حبسها الاحتياطي يُجَدَّد باستمرار في انتهاك للقانون المصري؛ إذ يُحدَّد فيه حد أقصى لمدة الحبس الاحتياطي، يبلغ عامين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، أُجِيلَت مروة إلى المحاكمة إلى جانب 38 آخرين بتهم زائفة تتعلق بالإرهاب، ولم تُوجَّه هذه التهم إليها سوى لأنشطتها السلمية. وقد أنتهكت حقوقها في المحاكمة العادلة، بما في ذلك حَقها في إعداد الدفاع الكافي. وتمنعها سلطات سجن العائش من رمضان من الاتصال بمحاميتها. ومن المقرر انعقاد جلسة محاكمتها المقبلة في 15 فبراير/شباط 2026.

وكانت الحالة الصحية لمروة عرفة قد تدهورت بشدة، عقب حبسها ظلماً. فبحسب ما ذكرته والدتها، أُصيبت مروة بجلطة في الشريان الرئوي في أغسطس/آب 2025، بسبب الحرارة الشديدة وفقر الدم الحاد. ولم تقوَ على التحرك بمفردها وكانت تعاني من صعوبة في التنفُّس. وعلى الرغم من كل ذلك، أعادتها السلطات إلى زنزانتها بعد ليلة واحدة من إيداعها بمستشفى السجن، دون أن تستكمل فحصها التشخيصي وعلاجها. وبحسب رأي طبيب مستقل استشارته أسرتها، فإنها تحتاج إلى إجراء فحص دوبلر بالموجات فوق الصوتية على القلب وأشعة بالصبغة، ولا يُتاح إجراء أي من ذلك داخل مستشفى السجن. ورفضت نيابة أمن الدولة العليا طلبات أسرتها ومحاميتها المتكررة لنقلها إلى منشأة طبية مناسبة خارج السجن.

أحثكم على أن تفرجوا عن مروة عرفة على الفور ودون أي شرط أو قيد وأن تُسقطوا جميع التهم المُوجَّهة إليها؛ إذ إنها محتجزة فقط لممارستها حقوقها الإنسانية. ورشما يُفرَج عنها، يجب أن تُحتَجَز في أوضاع تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء وأن تُوفَّر لها الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك في المستشفيات الخارجية، إذا اقتضت الضرورة، علاوة على أن تُتاح لها سبل الاتصال بأسرتها ومحاميتها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

تعمل مروة عرفة مترجمة وهي مدافعة عن حقوق الإنسان قدمت الدعم لأفراد أسر المُحتَجَزِين لأسباب سياسية. وقد تضمن هذا الدعم مساعدة الأسر في تحمّل التكاليف التي تتكبدها عند زيارة ذويها في السجن. وكانت تشترك أيضاً في جهود الدعوة والدفاع عن حقوق الأطفال. وقد أُعْتُقِلَت مروة عرفة أمام طفلتها التي كانت تبلغ من العمر عامين آنذاك، وقد شَخَّصَت لاحقاً إصابتها باضطراب طيف التوحد. فقد حُرِمَت الطفلة من وجود أمها ورعايتها بسبب حبس الأخيرة ظلماً.

وقد انعقدت الجلسة الأولى من محاكمة مروة عرفة أمام دائرة الإرهاب الأولى التابعة لمحكمة جنابات القاهرة في 6 يوليو/تموز 2025، بعد احتجازها تعسفاً رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من خمس سنوات. ووفقاً لما ذكرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي منظمة حقوقية مستقلة، أرجأت المحكمة الجلسة إلى 18 أكتوبر/تشرين الأول 2025 كي يتسنى للمحامين الاطلاع على ملف القضية، وقد مُنِعَ محاموها من الاطلاع على ملف القضية بدءاً من مرحلة التحقيقات وحتى بعد انعقاد الجلسة الأولى للمحاكمة. وفي أثناء الجلسة المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2025، مثلت مروة عرفة أمام المحكمة وقد بدت عليها حالة من التعب والإعياء، وصعوبة واضحة في التنفس. وأرجأ رئيس هيئة المحكمة الجلسة إلى 20 ديسمبر/كانون الأول 2025، بناءً على طلب من جهة الدفاع لاستجواب شهود الإثبات. وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2025، استجوبت المحكمة شهود الإثبات، الذين كانوا تحديداً من أفراد الشرطة المشاركين في التحقيقات بشأن قضيتها. وأرجئت الجلسة إلى 15 فبراير/شباط 2026 لاستجواب بقية شهود الإثبات. ولطالما أعربت منظمة العفو الدولية مراراً وتكراراً عن قلقها حيال انتهاكات معايير المحاكمة العادلة في إجراءات المحاكمة أمام دوائر الإرهاب، التي تتضمن انتهاكات الحق في المحاكمة العادلة والعلنية أمام محكمة مختصة ومحيدة ومستقلة والحق في إعداد الدفاع الكافي وتكافؤ فرص الخصوم.

وكانت مروة عرفة تُحتَجَز في سجن القناطر للنساء منذ أبريل/نيسان 2020 وحتى نقلها إلى سجن العاشر من رمضان في يوليو/تموز 2023. ووفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، رفض مسؤولو سجن القناطر التدخل حينما كانت تتعرض للإساءات والتجاوزات من السجينات الأخريات ورفض طلبها أكثر من مرة للعمل في الورش الخاصة بالسجن بمقابل مالي. ومنذ أغسطس/آب 2025، كانت سلطات سجن العاشر من رمضان تحرمها من حقها في التريض اليومي، في انتهاكٍ للوائح التنظيمية للسجون المصرية والمعايير الدولية لمعاملة السجناء. ووفقاً لما ذكره طبيب مستقل استشارته أسرتها، فإن التريض اليومي يُعد نشاطاً مهماً للغاية لحالتها، كي لا تُصاب بأي جلطات دموية مستقبلاً وكي لا يتفاقم وضعها الصحي.

وفي أغسطس/آب 2025، أُصِيبَت بجلطة في الشريان الرئوي، وقد أُدِينَت بعد حقنها بمضادات للتخثر. واتضح من الفحوصات اللاحقة أن حالة قلبها تتطلب إجراء المزيد من الاختبارات التشخيصية لتحديد ما إذا كانت تحتاج إلى إجراء عملية قسطرة قلبية أو علاج دوائي وفقاً لتقييم طبيب مستقل استشارته أسرتها. وتواصلت سلطات السجن رفض طلب أسرتها المتكرر لنقلها إلى أي مستشفى خارجي لاستكمال الفحوصات التشخيصية اللازمة وعلاجها.

ووفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، كانت سلطات سجن العاشر من رمضان تمنع مروة عرفة أيضاً من مواصلة دراساتها العليا وخوض امتحاناتها. ومنذ 2023، دأبت أسرتها على تقديم التماسات مراراً وتكراراً كي تسمح النيابة العامة وسلطات السجن لها بأن تخوض امتحاناتها، ولكن قُوِّبَت جميع طلبات الأسرة برفض مسؤولي سجن العاشر من رمضان.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 6 يونيو/حزيران 2026
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: مروة عرفة (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق: التحرك العاجل الأول